

العلاقات العربية الامريكية الواقع الموضوعي واحتمالات المستقبل

المدرس المساعد

عامر هاشم عواد

قسم الدراسات الامريكية

مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

المقدمة

في ظل المتغيرات التي طرأت على عالم الحاضر من ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي الى الشركات متعددة الجنسيات الى الحديث عن تصورات جديدة لمفهوم السيادة، فاننا نعيش في عالم القرية الصغيرة الذي يفرض علينا التعامل وأياه بحركة هادفة، فلم يعد بالإمكان اليوم أن ننكأ على الذات حتى لو اخترنا العزلة لبناء البيت الداخلي.

واذا كان بإمكان الولايات المتحدة منذ عهد مونرو ١٨٢٣ أن تختار العزلة للتفرغ لبناء البيت الداخلي مستفيدة من واقع تلك الحقبة الزمنية، وإذا كان بإمكان الصين اليوم مثلاً أن تختار (العزلة الجزئية) لتحقيق الغرض نفسه، فأنا، الأمة العربية لا يمكن ان تتعزل حتى لو أردنا العزلة لأن موقعنا ومواردنا وأهمية منطقتنا الحضارية والدينية تفرض علينا التفاعل سواء بالفعل أو عبر رد الفعل.

وبما أن الولايات المتحدة الامريكية اليوم هي قائدة العالم بلا ريب، وبما أن مصالحها تعددت واتسعت افاقها، فإن التفاعل مع الطرف الامريكي بالاختيار او بالضغط هو حالة لا بد منها، بل ويعدّها البعض مشكلة المشاكل، إذ ان مشكلة العالم العربي في المدى المنظور من المستقبل وخصوصاً في مجال الامن القومي هي العلاقة مع الولايات المتحدة وادارتها بعلمية وكفاءة وسط صعوبات او تعقيدات اربع، تبدو كأنها اضلاع مربع مغلق:

الضلع الأول:

صعوبة إقامة صداقة حقيقية مع الولايات المتحدة، لأن تلك فرصة أفلتت منذ زمن طويل، ونظرياً فإن هذه الفرصة تبذرت لها احتمالات ممكنة سنة ١٩٤٥ لكن هذه الاحتمالات تبذرت عملياً سنة ١٩٤٨ وبالتحديد بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

الضلع الثاني:

خطورة الدخول في عداء مطلق مع الولايات المتحدة، لأن هذه الدرجة من العداء تصل بحركة الأشياء الى الصدام العنيف وذلك تحدٍ لا تستطيع الأمة احتماله، فهو في هذه اللحظة والزمن المرئي يفوق طاقتها أو يتعدى مواردها.

الضلع الثالث:

منزلق الاندفاع الى النهاية في مثل هذا العداء بدون حد، لأن ذلك يصل بأصحابه

الى حالة من الكراهية العاجزة، تضرهم أكثر مما تصيب غيرهم، وتلك وصفة فشل أكثر منها بشرى نجاح.

الضلع الرابع:

استحالة الصبر اذا توهم العرب أن بإمكانهم تجاهل الولايات المتحدة وتركها لعوامل الزمن تعريبها وتكسر شوكتها كما حدث لإمبراطوريات سبقتها لأن وزن الحقائق لا يسمح بمثل هذا التجاهل، فالواقع الراهن له أحكامه وانتظار الظنون فرض يصعب اعتماده للتصرف الأنّي مع وجود الولايات المتحدة بسطوتها وبأسها في قلب العالم العربي بطلبه مرة أو بطلبها مرات.

والواقع أن الأوضاع العربية الآن تحمل ذلك الأسى المضغوط في عبارة مأثورة عن الرئيس المكسيكي الأسبق (فارجاس) أوائل الثلاثينات حين سنل وبلاده غارقة في المشاكل عن (حقيقة أزمة المكسيك) وأطرق الرجل لحظة يفكر ثم قال مكرراً السؤال (أزمة المكسيك)؟ ثم أضاف جوابه (أزمته أنها قريبة جداً بحدودها من الولايات المتحدة بعيدة جداً بروحها عن الله)^١.

وذلك جار على أحوال الدول العربية اليوم معظمها (قريبة جداً الى درجة الالتصاق من الولايات المتحدة بعيدة جداً الى درجة الانفصام عن أي عقل وفعل).

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية قوامها (أن حاضر علاقة العرب بالولايات المتحدة لا بد وأن يترك بصماته على مستقبل هذه العلاقة انطلاقاً من الواقع الذاتي والموضوعي لكليهما وطبيعة أدراك كل منهما للآخر).

وتبعاً لمحاولة البرهنة على تلك الفرضية، ستوزع هيكلية البحث.

اولاً - الواقع الذاتي والموضوعي لطرفي العلاقة التفاعلية:

تشير معطيات الواقع الى حجم المعاناة التي تعيشها الدول العربية: أراضي محتلة، دول ناقصة السيادة، تشرذم عربي واسع، عدم القدرة على الخروج بقرار جمعي واحد، عدم الرغبة أصلاً لدى الحكام العرب في إيجاد حل جذري للمشاكل العربية، وضع اقتصادي بئس، ثروات عربية مستنزفة... الخ.

وهنا يعكس الواقع العربي حالة التجزئة والتخلف التي يعيشها النظام العربي. ويمكن القول أن أبرز ملامح ذلك الواقع:

١. أن دولتين من الدول العربية هما تحت الاحتلال، ودول أخرى يقع جزء من أراضيها تحت احتلال دول معادية.

٢. أصبحت الوحدة العربية هدفاً مثالياً لا يستطيع أحد أن يجزم أبداً أنه من الممكن أن يتحقق، بل أن التحدث عن تحقيقه هو محض خيال ودعوة مبعثها الأمل فقط^٢.

^١ نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٤ ص، ١٠.

^٢ حول هذه الرؤية أنظر مثلاً: سعدون حمادي، الوحدة العربية من منظور المشروع الحضاري، ضمن كتاب: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٣٧٩ - ٣٩٩.

٣. غياب الديمقراطية في الوطن العربي غياباً تاماً^٣، بل أن الشعب لا يمتلك أية قدرة على تغيير ما يريده صناع القرار، المثال الأبرز أن آراء الشعوب العربية لم يأخذ بها عندما رفضت أن تقبل دولها باحتلال العراق.
٤. إذا كانت مؤسسات العمل العربي المشترك، والجامعة العربية تحديداً لم تستطيع أن تنشط آليات فعلية لتجديد حركتها، وتفعيل مؤسساتها، فإن البدائل التي كان النظام العربي قد طورها لمواجهة مؤسساته الرسمية أصابها الجمود بدورها، فالقمة العربية متعثرة على الرغم من إلحاح الاحتياج لها، والتجمعات الفرعية باقية على صفحات الاتفاقيات التي نصت عليها فحسب، والمجتمع المدني العربي ما زال في أطوار تكوينه الأولى وتعرضه لأختراق من الحكومات العربية تارة ومن القوى الخارجية تارة أخرى.
٥. لاتزال الصراعات العربية-العربية بشكل عام باقية-وخصوصاً صراعات الحدود، ومن دون حل من حقب غير قصيرة وهي بذلك شكلت مدخلات سلبية على الواقع العربي، من حيث استهلاكها لكم هائل من الموارد العربية، إضافة إلى أنها كانت السبب المباشر لأطاحتها بمفهوم الأمن القومي العربي. وافضت إلى سيادة المكون الأجنبي في معادلة الأمن في منطقة بالغة الحساسية.
٦. وعلى صعيد التفاعلات الإقليمية للنظام العربي، تبرز عملية التسويه السياسية للصراع العربي الإسرائيلي بانجازات محدودة للغاية، وتمضي في مسارها المتعثر ببطء شديد، وتمضي وفقاً لآليات ثنائية تمكن إسرائيل من تغيب التنسيق العربي، والتلاعب بتلك المسارات لحسابها، ولنتذكر مشروع خارطة الطريق، إذ بعد أن وافق عليه الجانب الفلسطيني رغم كل مساوئه، إلا أن إسرائيل تحفظت على كثير من بنوده، وماطلت في تنفيذه^٤.
٧. فضلاً عن الواقع السياسي المتردي، فإن الاقتصاد العربي تعثره المشاكل المتعددة والمحددات التي تحد من امكانياته في الارتقاء بالوضع المادي لسكان الوطن العربي. فحتى الدول الخليجية الغنية تعاني اقتصادياتها من مشكلات عديدة، و"إذا اعتبرنا أن الدول الخليجية النفطية هي تجسيد مباشر وواضح لفكرة الدولة الريعية المعتمدة أساساً في اقتصادها على تصدير النفط، فإن شواهد الواقع تؤكد أن هذه الدولة التي وضعت تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية (توزيع المزايا والمنافع على أبناء المجتمع)، أي أن الدولة تقوم بمثابة مؤسسة لتوزيع المنافع"^٥. هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر بين السكان في أكثر من دولة عربية، إذ تشير المعطيات إلى أن الفقراء ومن هم دون خط الفقر

^٣ حول ذلك أرجع إلى: متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٩ - ٣٤.

^٤ لتحليل أكثر حول هذا المشروع أنظر: ببداء محمود احمد، مشروع خارطة الطريق: دراسة سياسية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد العاشر، آذار ٢٠٠٥، ص ٦١-٩١.

^٥ ثناء فؤاد، آليات الاستبداد وإعادة انتاجه في الواقع العربي، المستقبل العربي (بيروت)، العدد ٣١٣، آذار ٢٠٠٥، ص ١١٣.

- (اقل من دولار واحد للفرد يومياً) يصل عددهم الى ٩٠ مليون معظمهم في مصر والاردن والمغرب والسودان وسوريا وفلسطين واليمن^٦.
٨. أدى التباين في الثروات الطبيعية الى انقسام الدول العربية اقتصادياً بين دول البسر ودول العسر ، فبينما تشير الأرقام الى وجود قطر عربي يصل ناتجه المحلي الإجمالي الى حوالي ١٣٠ مليار دولار، هناك قطر آخر لا يتجاوز ناتجه ملياراً واحداً، وقطر عربي يصل متوسط دخل الفرد السنوي فيه الى أكثر من ١٩ الف دولار، يوجد قطر آخر لا يتجاوز فيه هذا المتوسط ٥٠٠ دولار^٧.
٩. يوصف الاقتصاد العربي بأنه اقتصاد أحادي الجانب أي اعتماده على مورد واحد، فضلاً عن ضعف الجانب التصنيعي، والاعتماد على الصناعات المستوردة ، وضعف فاعلية تنمية الصناعات المحلية.
١٠. الاعتماد على العمالة الوافدة، وما تعنيه من آثار ثقافية وديموغرافية واجتماعية على الدول العربية، وترك نسبة كبيرة من العمالة العربية تعاني من البطالة حتى وصل الأمر للحديث عن بطالة الأكاديميين .وتشير الأرقام الى ان معدلات البطالة وصلت الى ١٣,٤ ٪ كمتوسط خلال تسعينات القرن الماضي على انه يرتفع ليصل الى ٢٥ ٪ اذا تم استبعاد دول مجلس التعاون الخليجي. فيما اشار معهد التخطيط العربي في آخر تقرير له (كانون أول ٢٠٠٦) الى ان معدل البطالة في الوطن العربي هو الاعلى عالمياً^٨.
١١. هجرة رؤوس الأموال العربية الى الخارج، وتوظيف الاستثمارات العربية في مشاريع أجنبية . مما يعني خسارة مضاعفة للجانب العربي.
١٢. تتعرض الثقافة العربية لخطر ضياع الهوية الثقافية، فضلاً عن تأثير الفضائيات الوافدة على العرب، من حيث التأثيرات السلبية ومحاولتها التأثير في الجانب الأخلاقي العربي^٩.
- أما في الجانب المقابل، أي الطرف الآخر للتفاعل، فإنه يعيش في أوج عظمته، وكما قلنا فإن الولايات المتحدة اليوم ، تتبدى لها من ملامح القوة ما لم ينتهياً لأية قوة على مدار التاريخ. يرى بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، أن أمريكا تتوافر على مقومات القوة والقدرة بكل أنواعها، قوة عسكرية ضاربة وقوة اقتصادية شبة متفوقة، ثقافة عالمية الانتشار^{١٠}.
- عسكرياً تمتلك الولايات المتحدة قوة عسكرية ضخمة لردع دول أخرى ولاستعمالها في الحرب عند الضرورة، العمود الفقري للقوة العسكرية الأمريكية ، الترسانة النووية الضخمة القادرة على ردع أي متحدر دولي، وفيما يتعلق بالقوة غير النووية، فإن

^٦ غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الازمات في الوطن العربي...وآفاق المستقبل ، المستقبل العربي (بيروت) ، العدد ٢٩٣، تموز ٢٠٠٣، ص ١١١.

^٧ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٨، ص ١٨

^٨ قناة الجزيرة الفضائية ٢٠٠٦/١٢/٦ .

^٩ حول تأثير الفضائيات أنظر مثلاً ما نشر في مجلة البيان اللندنية، العدد ١٣٥، آذار ١٩٩٩ ، وكذلك أنظر قناة الحرة وأمريكا ، مجلة الشقائق ، الرياض، العدد ٨٠ ، أبريل ٢٠٠٤، ص ٣١ .

^{١٠} أنظر كتابه رقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة: أمل الشرقي ، الأهلية ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٣ - ٣٩.

لأمريكا تواجد بري وبحري في معظم أرجاء العالم أضافة الى سيطرتها شبه المطلقة على الفضاء العالمي، وهو ما أفضى لأن يطرح الرئيس بوش الأبن استراتيجية حول السيطرة على الفضاء باقامة قواعد دائمة على القمر بحدود عام ٢٠١٠ والوصول فيما بعد الى المريخ^{١١}.

تتكون القوة العسكرية الأمريكية من أكثر من ١,٥ مليون جندي، غاية تلك القوة أن تؤمن قدرة على السيطرة على جميع المسارب البحرية والجوية والفضائية عند الحاجة ولكي تتمكن من الفوز في حربين إقليميتين في آن معاً^{١٢}. وقد زادت ميزانية الدفاع الامريكية من ٣٢٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى ٤٦٨,٥ مليار عام ٢٠٠٤، كما يخطط لان تصل الى ٥٠٢,٣ مليار دولار عام ٢٠١١^{١٣}.

كما تمكنت الولايات المتحدة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كما ونوعا بدءا من الاسلحة التقليدية ثم النووية وصولا الى الانظمة الدفاعية المتطورة، فهي الاولى من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بحوالي ١٥٠٠٠ راس نووي، وهي الاولى من حيث عدد الغواصات النووية الذي يقدر بحوالي ٧٠٠ غواصة، وهي الاولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى الذي يزيد على ٥٠٠ قاذفة استراتيجية^{١٤}. وعلى صعيد الانتاج الحربي فان من بين المائة شركة الكبرى في العالم المنتجة للأسلحة لعام ٢٠٠٣ نجد ان ٣٩ شركة امريكية تقع ضمن هذا التصنيف بحجم مبيعات بلغ ١٤٨,٦ مليار دولار أي ما يعادل ٦٣% من حجم سوق الاسلحة العالمي الاجمالي، وتحتل الشركات الامريكية لوكهيد مارتن، بوينغ، نورثروب غرومان المراتب الثلاثة الاولى في الترتيب العالمي^{١٥}. وعليه، وان كانت هذه القوة الضخمة لم تسعف الجيش الأمريكي ليحقق كامل اهدافه في العراق بفعل الخسائر الباهضة التي كلفته اياها عمليات المقاومة المتزايدة والمتطورة كما ونوعا وهو ما افقد القوة العسكرية الامريكية هيبتها-فضلا عن دور الخسائر الامريكية المتزايدة في افغانستان-الا ان ذلك لا ينفي ان الوضع العسكري الأمريكي في القرن الواحد والعشرين، سيحوز على مستوى لم يسبق له مثيل من حيث التفوق.

وفي الجانب الاقتصادي، ففي مطلق الأحوال ستبقى الولايات المتحدة قادرة على الاستمرار في تأدية دور مركزي في الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين، فالاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي صممه وروجت له بعد الحرب العالمية الثانية يبدو أنه سيظل مهيمناً عليه من الولايات المتحدة رغم من منافسيها الأقوياء في انحاء العالم، فأنها ما زالت الأقوى بينهم، ولا زالت تتحكم بالكثير من المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات

^{١١} بالتفصيل، وحول أحدث المعلومات عن تلك القوة العسكرية، أرجع الى كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالاسكندرية، ٢٠٠٤.

^{١٢} بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين: ضمن كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٠، ص ٢١٣.

^{١٣} اليزابيث سكوتر وآخرون، الاتفاق العسكري.. في الكتاب السنوي ٢٠٠٥، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ببيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٤٧٣.

^{١٤} ادريس لكريني، الزعامة الامريكية: مقومات الريادة واكرهات التراجع، المستقبل العربي، العدد ٢٩١، ٢٠٠٣، ص ١٤-١٥.

^{١٥} اليزابيث سكوتر، انتاج الاسلحة، في: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٩-٥٧١.

التجارة العالمية^{١٦}، وتسيطر على الخليج العربي وعلى المصادر الرئيسية للطاقة اللازمة للاقتصاد العالمي، خصوصاً أن هذه الطاقة لازمة لاقتصاديات كبار منافسيها مثل اليابان وألمانيا. ولا يزال الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة هو الأول عالمياً وإن كان قد انخفض معدله عن العقود السابقة، إذ بلغ ٨٨٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، اتسع إلى ٩٧١٠ مليار عام ٢٠٠٠، ووصل إلى ١١٥٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل ٢٩,٩% ٢٧,٧%، ٢٩,٦% على التوالي من إجمالي الناتج العالمي. وإذا كانت أكثر من قوة تنافس الولايات المتحدة على الزعامة الاقتصادية ومنها القوة الصاعدة بقوة وهي الصين والتي يتوقع لاقتصادها أن يبلغ حجماً مقارباً للاقتصاد الأمريكي في غضون منتصف العقد الثاني من القرن الحالي (بعد أن كان يشكل ١٦% من حجم الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٣)^{١٧}، فإن دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي سيبقى مهماً وسيطراً إلى فترة غير قليلة من الوقت.

وبالنسبة للعنصر الثقافي، فإنه تجدر الإشارة إلى انتشار الثقافة الأمريكية عالمياً والسيطرة على أذواق الناس في العالم، (فالموسيقى الأمريكية والتلفزيون والسينما، من مايكل جاكسون (إلى رامبو إلى دالاس) أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، كما أن المنطق الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة، وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نمط عالمي واسع، بالأخص بين الشباب^{١٨}. وعليه فقد أصبحت الثقافة الأمريكية قابلة للتسويق العالمي أكثر من بعض الثقافات الأخرى. عموماً أن الولايات المتحدة ستبقى في العقود القادمة تتمتع بمركز مهمين في النظام العالمي.

الدلالات

أذن وكنتيجة لكل الاستعراض السابق، فأنا أمام طرفين، طرف يهيمن على العالم ولديه سطوة عالمية، وقرارات تنفذ. مجتمع دولي يرضخ، ودول كبرى (يفرض) عليها التأييد أن لم تؤيد. يقابلها طرف ضعيف جداً، يعاني من الانقسام والتخلف والتراجع. بالتأكيد كفة الميزان غير راجحة، فعندما يتعامل طرفان، إذا كانت الكفة غير متوازنة وبنسبة كبيرة، بالتأكيد ستكون المخرجات لصالح الأقوى. وليس فقط ذلك بل أنه حتى في حالة التفاوض للوصول لاتفاقيات، فإن الجانب العربي سيتفاوض من واقع الأدنى. أذن كيف ستؤثر هذه الإشكالية في رسم مستقبل العلاقات العربية الأمريكية؟

ثانياً- التفاعل بين العرب والولايات المتحدة: المرتكزات

يدرك العرب أن الدور الأمريكي عاد مطلوباًً ومهماً في تحديد طبيعة وشكل تفاعلات المستقبل كون أن الولايات المتحدة تعد اليوم العنصر الأكثر فعالية وتحكماً في

^{١٦} فهد آل ثاني، جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي، المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ١٩٩٥، وكذلك أنظر على سبيل المثال، زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة، المستقبل العربي، العدد ٣٠٦، ٢٠٠٤/٨، ص ٦٥ وما بعدها.

^{١٧} وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي...، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ١٩٢.

^{١٨} زيجينيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره.

تسيير الشؤون الدولية مضافة له هيمنتها وتحكمها في الأمم المتحدة^{١٩}، هذا من جهة. من جهة ثانية، إذا كان ميزان القوة والقدرة يميل لصالح الطرف الأثقل وهو الولايات المتحدة وهو ما يفرض أن يمتلك الطرف الأقوى عنصر المفاضلة على الطرف الثاني عند قيام التفاعل، فعليه، وهذا من جهة ثالثة، هل يوجد لدى الطرف الضعيف ما يعينه من عناصر القوة-وان قلت-ليستطيع بها أن يضغط باتجاه الطرف الأقوى للحصول على بعض المكاسب؟.

في الواقع أن الطرف العربي يمتلك فعلاً بعض من مقومات القوة التي أن وظّفها فأنها ستشكل مدخلاً باتجاه التأثير في مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة. هذه النتيجة تتأتى من الإجابة على سؤال مركزي يطرح هنا هو ما الذي تريده الولايات المتحدة من المنطقة العربية؟ وما الذي يخدم مصالحها بالذات؟ طبعاً الإجابة ستكون من منظار الولايات المتحدة للمنطقة العربية.

لم تكن الولايات المتحدة بحاجة الى وضع يدها على الخليج يوم أن كان محمية بريطانية فتحالفها مع بريطانيا وطيد ومحكم لذلك فهي قد اكتفت في تلك الحقبة بإقامة علاقات اقتصادية مع بلدان الخليج، الا ان التحولات التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية وما أستجد من أحداث في المنطقة العربية مثل إنشاء (دولة) إسرائيل وبروز المسألة الفلسطينية، وأتجاه المنطقة العربية لأن تكون محور استقطاب عالمي، خصوصاً منطقة الخليج حيث المادة الإستراتيجية التي تشكل عصب الحياة في العصر الحديث، كلها أدت الى تغيير نظرة الولايات المتحدة الى المنطقة^{٢٠}.

وطبيعة الأمر أن النفط العربي الذي تحرر من الحماية البريطانية لم يعد في أمان من وجهة النظر الأمريكية، لذلك كان الهدف هو حمايتها أما عن طريق الحلفاء، أو عن طريق الحماية الذاتية المباشرة. الذي حصل أنه سقط الحليف (نظام الشاه في إيران)، وهو ما جعل الولايات المتحدة مضطرة لأن تقوم بنفسها بحماية مصالحها في هذه المنطقة التي تعد أعظم خزان للنفط في العالم.

وجاءت الأحداث بعد ذلك لتدعم فرصة الولايات المتحدة في الوجود المباشر بدءاً من احتلال السوفيت لأفغانستان مروراً بالحرب العراقية الإيرانية وصولاً لدخول قوات العراق للكويت، فكانت هذه الحرب الفرصة التي تنتظرها الولايات المتحدة للانقضاض على العراق والخليج معاً. منذ تلك الاحداث، بدأ الرئيس الأمريكي بوش الأب يحرض العالم على شن حرب عالمية ضد العراق، والغرض معروف السيطرة على منابع النفط. ويمكن القول أن العلاقة الأمريكية بالمنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً مرت بثلاث مراحل^{٢١}:

المرحلة الأولى: مرحلة اللامبالاة: من حيث الأمن خصوصاً، والاكتفاء بتحقيق المصلحة الاقتصادية طالما أن الأمن يحققه وجود حليف موثوق به وهو بريطانيا. ويمكن القول أن نهاية هذه المرحلة تزامنت مع بداية المرحلة الثانية أي مع بدء الانسحاب البريطاني من

^{١٩} انظر افتتاحية مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠١، آذار ٢٠٠٤.

^{٢٠} ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٤٩.

^{٢١} انظر بالتفصيل، المصدر السابق أعلاه، ص ص ٥٤ - ٥٥.

الخليج عام ١٩٧١.

المرحلة الثانية، مرحلة ملء الفراغ: الذي تركه خروج بريطانيا من الخليج وقد شهدت تنافساً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، واستمر التنافس قائم حتى سقوط الاتحاد السوفيتي.

المرحلة الثالثة، مرحلة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على منطقة الخليج والشرق العربي عموماً، وأضحى ذلك أمراً بديهياً لأجل فيه، خصوصاً بعد عام ١٩٩١، إذ وصل الأمر الى حد مشاركة دول الخليج في القرارات الداخلية المهمة، بل فرض أرادتها في هذه القرارات.

لقد تحول الوجود العسكري الأمريكي في الخليج من تسهيلات عسكرية روتينية الى قواعد عسكرية ثابتة بلغت خمس قواعد رئيسية تتمتع باستقلالية نسبية وقدرة عامة على دعم عمليات قتالية جوية أو برية أو بحرية، وهذه القواعد هي قاعدة الجفير في البحرين، قاعدة خور العدي في قطر، قاعدة علي سالم ومعسكر اريفجان في الكويت وقاعدة مصيرة في عمان. وقد بلغت القوات الأمريكية في الكويت ١٤٠ ألف جندي، في السعودية ٩٠ ألف، في قطر ٨٠ ألف، في البحرين ٥٠ ألف، في الامارات ١٢٠٠، في عمان ٣٠ ألف، و ٤٨ ألف في البحر وذلك في ٥ حاملات طائرات هي كونستاليشن وكيني هوك وبراهاام لنكولن وهاري ترومان وثيودور روزفلت على كل واحدة ٨٠ طائرة منها ٥٠ طائرة مقاتلة^{٢٢}، فضلا عن التواجد العسكري الأمريكي في العراق.

ولذلك تصدق تلك الرؤية التي ترى أن نتيجة استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، أن العلاقات بين هذه الدولة (الضيف) والدولة الخليجية (المضيفة) لم تكن ابدأ في حدود الكياسة الدبلوماسية التي تتطلبها أية علاقة بين ضيف ومضيفه، بل تعدتها الى علاقة هيمنة وسيطرة، ثم الى علاقة استغلالية أتبع الضيف خلالها كل السبل لإفقار مضيفه ودفعه الى شراء أسلحة وأعتدة وطائرات عسكرية تفوق حاجات الدول المضيفة وقدرتها الشرائية.

وعليه يمكن القول أن العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية ليست سوية وغير متوازنة. وزاد في عدم توازنها الحشد العسكري المفرط في أقطار الخليج العربي، في مياهه أو أجوائه^{٢٣}، ثم بعد حرب عام ١٩٩١ وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١^{٢٤}، ثم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ انطلاقة من الخليج العربي^{٢٥}، وهي كذلك علاقة غير واضحة الهوية، فهي ليست صداقة ولا تحالف ولا بين بين، وإنما هي علاقة مشوبة بمشاعر الريبة والحذر عند أهل الخليج، خصوصاً بسبب ما يربط الولايات المتحدة بإسرائيل من روابط تفوق في متانتها وصلابتها أي تحالف ثنائي آخر^{٢٦}.

^{٢٢} نفس المصدر.

^{٢٣} حول هذه الرؤية انظر: عبد الخالق عبد الله (محرر)، العلاقات الخليجية الأمريكية (حلقة نقاشية)، ضمن كتاب: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ص ١٠٣ - ١٦٥.

^{٢٤} من أبرز الدراسات حول رد الفعل الأمريكي على تلك الأحداث انظر:

Lyndon H. Larouche, Zbigniew Brzezinski and September 11th, La Rouch in 2004, Special Report, U.S.A, February 2002, p p 15.47.

^{٢٥} نعوم تشومسكي، العراق: الغزو الذي سيلزمه العار، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣/١١، ص ص ٣٦ - ٤٣.

^{٢٦} حول تداخلية تلك العلاقة انظر: معين القدومي، النفوذ اليهودي في الإمبراطورية الأمريكية، مجلة الحكمة، لندن، العدد ١٩، جمادي الثانية ١٤١٩، ص ص ٢١ - ١٠٢.

وهكذا يمكن القول أن الوجود العسكري الأمريكي منبعه ثلاث أهداف رئيسة تصب كلها في خدمة الإستراتيجية الأمريكية لضمان الهيمنة الأحادية والقيادة المنفردة للعالم.

١. حماية المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية.
٢. تأمين أمن الحليف الإستراتيجي (إسرائيل).
٣. ضمان الاستقرار في منطقة الخليج طالما خدم ذلك استمرار الحصول على استثمار أمريكي أفضل لموارد هذه المنطقة.

ويؤكد هذا القول ما ذهب إليه التقرير الإستراتيجي العربي، والذي جاء فيه (يمكن القول بدرجة عالية من الاطمئنان أن جميع الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه ما أطلقت عليه الترتيبات الأمنية [في المنطقة العربية] استهدفت تحقيق مصالح أمريكية خالصة وفي المقام الأول. ومن هذا المنطلق، فإن أمن الخليج لم يتحقق بعد ، وأن القدرة على الوقوف بوجه أي تهديد ستكون رهناً بالإرادة الأمريكية في مواجهة هذا التهديد أو رغبتها ومصحتها في الوقوف أمام هذا التهديد أو عدم الوقوف في وجهه)^{٢٧}.

ولاشك أن شيئاً لم يتغير في مجال الترتيبات الأمنية للمنطقة العربية والتي لاتزال الولايات المتحدة تتحدث عنها بإسهاب منذ ذلك التاريخ الى اليوم.

ثالثاً- مستقبل العلاقات العربية الأمريكية

يمكن دراسة مستقبل العلاقات العربية الأمريكية في ضوء ثلاثة مشاهد وهي الآتية:

١ - مشهد الحل الواقع

تتطابق رؤية هذا المشهد مع ما يراه البعض بأنه يمثل مشهد أسوأ الاسوأ في العلاقات العربية الأمريكية، وينطلق البحث في هذا المشهد من افتراض رئيس قوامه أن استمرار اللاتوازن والتبعية وعدم الثقة سيبقى يميز العلاقات العربية الأمريكية ولأمد غير محدود.

أن معطيات واقع العلاقة الأمريكية العربية في هذا الوقت وهذا الطرف تذهب الى تأكيد صحة تلك الفرضية، وما يقابلها من أن إمكانيات التغيير لم تستجلب فاعليتها بعد، حتى يمكن أن نتحدث عن تغير (كامل) ملموس يؤدي بالعلاقة الى الحالة المعاكسة تماماً. فاستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية وفي الخليج العربي، إضافة الى تأييدها الكامل والسافر لإسرائيل ومشاريعها التوسعية، كلها مدخلات تدعم صحة تلك الفرضية.

ومن المدخلات الداعمة أيضاً أن الولايات المتحدة تحاول أن تسير العلاقة وفق منطوقها وفهمها للأمور وحدها دون أن تعول على الفهم المشترك والرؤية المشتركة، والتي تأخذ بنظر الاعتبار التقاهم المتبادل لمكونات الأمور.

يرجع البعض سبب ذلك الى العامل التاريخي ودوره في نشوء الولايات المتحدة، فمثلاً، لم تستطع الولايات المتحدة في أي وقت أن تستوعب فكرة الوطنية الموحدة، أو فكرة القومية الجامعة، أو فكرة الرابط الديني الواسع، وبالتالي فإنها عند تعاملها مع أطراف تستند الى مثل هذه الأسس وقفت أمام حاجز ثقافي منيع أدى بها الى مشاكل بلغت حد التضاد والعداء مع بلدان تمسكت بدواعي الوطنية المستقلة^{٢٨}.

^{٢٧} التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص ١١٣.

^{٢٨} حول هذه الرؤية التاريخية أنظر: صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، بغداد، مكتب أحمد الدباغ، ٢٠٠٢، ص ٤ - ٢٥.

وقد بلغ من عجز الولايات المتحدة عن قبول فكرة القومية، أن رئيساً أمريكياً على مستوى دوايت أيزنهاور أتيح له أن يقود أكبر جيش متحالف في التاريخ لمعركة تحرير أوربا، لم يستطع أن يتقبل حتى من أقرب الأصدقاء العرب الى السياسة الأمريكية. فكرة وجود أمة عربية يحوطها الاتصال الجغرافي والتواصل التاريخي والعمق الثقافي المخزون في اللغة الواحدة، بل أن الأمر يتعدى ذلك حينما يحاول الأمريكيون دوماً أن يسيروا وفق رؤية الأمر الواقع المتحقق وفرضها على العرب حتى في المحادثات والمفاوضات، يؤكد هذه الرؤية محمد حسنين هيكل حين يقول، سمعت بنفسي طلب نسيان التاريخ من قبل هنري كيسنجر خلال لقاءنا في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣...، وقد أراد كيسنجر أن يضع بروتوكول حوارنا... مركزاً على طلبين أرجوك أن تحدثني عن مصر وحدها ولا تدخل بنا الى أمور تخص بلدان عربية أخرى وغيرها فذلك الذي تسمونه بالقومية قضية لا أعرف وقائعها أرجوك أن تحدثني عما تستطيع عمله هذه اللحظة من دون عودة الى ماكان قبل ذلك، ودعني أذكرك بأنني عندما وصلت الى مطار القاهرة قلت للصحفيين الذين كانوا ينتظروني بكلمات عربية أجهدت نفسي أياماً لأحفظها "أن ما فات مات"^{٢٩}، وببساطة فإن المرتكز العملي لهذا المنطق هو التنازل عن التاريخ مقدماً، ليس عن التاريخ فحسب وإنما عن القانون أيضاً.

وبما أن كفة العلاقة تميل لصالح الولايات المتحدة، وبما ان الجانب العربي يعاني من التهميش والمروور في أسوأ الأحوال، وافقاده لتلك الرؤية المستبصرة القادرة على الخروج من الأزمة التي يعيش فيها، وطالما استمرت الولايات المتحدة بالنظر الى إسرائيل على أنها الحليف الإستراتيجي الأقوى في المنطقة العربية والذي يجب دعمه وتأييده حتى على حساب الحقوق المسلوقة للشعب الفلسطيني، وطالما استمرت نظرة العداء الشعبية العربية للولايات المتحدة والنظر اليها بوصفها عدوة الإسلام الأولى، فأن كل تلك المدخلات تجعلنا نسير باتجاه التأكيد على صحة فرضية هذا المشهد.

٢ - المشهد المرغوب فيه

هذا المشهد يعاكس المشهد السابق تماماً، وينطلق من افتراض أساسه أن طبيعة العلاقة الأمريكية- العربية سوف تشهد تطوراً ملحوظاً ولصالح كلا الطرفين وبما يحقق توازن في العلاقة قائمة على أساس تحقيق المصلحة المشتركة لكليهما. ويفترض هذا المشهد حدوث حالة (أحسن الأحسن). وعلى وفق قاعدة ماذا- لو، يفترض المشهد أن الولايات المتحدة ستسحب من العراق وكذلك ستقلص بدرجة كبيرة وجودها في الخليج العربي، وسيبقى وجودها رمزياً لا أكثر.

كما أن الولايات المتحدة ستفهم طبيعة النظرة العدائية العربية الشعبية لها. وبالتالي تحاول جاهدة أن تغير تلك النظرة عبر التعامل مع مدخلاتها بصورة مختلفة عما كان سابقاً، فهي لن تنظر الى الإسلام بوصفه دين الإرهاب، كما أنها ستغير تعاملها مع الدول العربية والإسلامية، إضافة الى أدراكها أن إسرائيل ليست أكثر أهمية من المنطقة العربية، فالمنطقة العربية هي صاحبة الثروات التي تحتاج اليها الولايات المتحدة، كما أن عدد سكانها البالغ أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة يشكل سوقاً مهمة لتصريف البضائع الأمريكية،

^{٢٩} محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

وإذا ما تحسنت العلاقة بين العرب والولايات المتحدة فإن النظرة العدائية ستزول، وبالتالي فإن إمكانية ترويج البضائع الأمريكية في السوق الاستهلاكية العربية ستكون أكبر لأنه لم يعد ثمة مبرراً لمقاطعة البضائع الأمريكية طالما أنها أصبحت صديقاً حميماً متفهماً للقضايا العربية وتعمل من أجل تلك القضايا.

ويفترض هذا المشهد أن القيادات الأمريكية القادمة التي ستكون في إدارة البيت الأبيض هي ليست من نمط (الصقور الجدد) أو من نمط القادة الذين يؤمنون بالفكرة اللاهوتية المسيحية، وهي أن أرض فلسطين يجب أن تجمع العرب واليهود جميعاً، حتى إذا كانت المعركة الفاصلة ونزل المسيح المنتظر فإنه سيقتل المسلمين ويحول اليهود إلى نصارى، وبالتالي ضرورة تجميع اليهود في فلسطين لتحقيق هذه النبوءة.

وعليه فإن وصول قادة لا يؤمنون بهذه الفكرة تجعلنا نفترض أنه سيتغير الدعم الكامل لإسرائيل إلى دعم متوازن بينها وبين العرب ولصالح حل القضايا الصراعية وعلى وفق نظرية اللعبة اللاصفرية ("Non Zero Gamme" Win-win). على أن التوصل لهذا المشهد المرغوب فيه وخصوصاً من الجانب العربي، هو أمر يبقى ضمن إطار الافتراض والأمل، إذ أن الغطرسة الأمريكية قد تنتظر للعرب من منظار الأدنى، وكذلك الدور الكبير للصهاينة الأمريكيين واليهود في البيت الأبيض باتجاه تحويل الدعاية الأمريكية نحو رؤية العرب والمسلمين وكأنهم أعداء للنصرانية واليهودية، إضافة إلى دورهم الكبير في الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل كل ذلك يجعل من هذا المشهد، مشهداً يستوي والأمل، وعليه فأنا لا نرجح حصول هذا المشهد.

٣ - مشهد الممكن

يميل هذا المشهد إلى أن يكون حالة وسط بين المشهدين السابقين، فلا هو بأسوأ الأسوأ ولا هو أحسن الأحسن، وإنما يجمع بين السيئ والحسن.

وينطلق المشهد من افتراض قوامه "بأن مستقبل العلاقة العربية الأمريكية يشهد تحسناً وبما يحقق ولو مقداراً أدنى من التوازن والمنصب على تحقيق المصالح المشتركة لهما".

ويفترض المشهد أن الواقع السيئ الذي تعانيه الولايات المتحدة في العراق بفعل عمليات المقاومة العراقية، وفشلها في الحفاظ على الأمن فيه، فإن ذلك سوف يقلل من احتمالات استمرار وجودها العسكري في العراق إلى درجاته الدنيا، وبذلك يحصل العراق على استقلاله.

وهنا فإن (فشل) التجربة الأمريكية في العراق، سوف يجعلها تعيد حساباتها تجاه الدول العربية الأخرى وخصوصاً سوريا، وعندها ستفضل الولايات المتحدة الحلول التفاوضية كبديل لحلول القوة العسكرية والحرب والتي لم تحقق ما كانت تريده الولايات المتحدة.

كما أن تحولاً أمريكياً بقدر معين تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وتجنب الانحياز الكامل لصالح إسرائيل، والضغط على إسرائيل باتجاه مواصلة العملية السلمية والتسوية، إذ لا خيار بديل غير هذا وتطبيق الوعود الأمريكية في أن تتعايش دولتان في فلسطين هما الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة العبرية، ذلك سيؤدي إلى تحول النظرة العدائية العربية تجاه الولايات المتحدة، وبالتالي إمكانية التعامل وفق مقتضيات المصلحة المشتركة لكليهما. وهنا فإن حل القضية الفلسطينية يشكل أكبر نجاح للولايات المتحدة باتجاه تحسين العلاقة مع الجانب العربي.

كما ويفترض هذا المشهد، أن العرب سيرتقوا بأنفسهم، يرتقوا صناعياً واقتصادياً

وسياسياً، وعليه فإن هذا الارتقاء والتطور سوف سيدعم هامش المناورة العربية في التفاوض مع الولايات المتحدة .

أن تحقيق مثل هذا المشهد لا يعد أمراً مستحيلاً، بل أن ضرورة التحولات الدولية تفرض على كلا الجانبين العربي الأمريكي أن يكيفوا الأوضاع باتجاه تحقيق مثل هذا المشهد.

على أن المستقبل المنظور لا يجعلنا نرجح تحقق مثل هذا المشهد لأنه يحتاج لفترة زمنية أطول، إلا أنه بعد تلك الفترة، فإن مستقبل العلاقات العربية الأمريكية لابد أن يندرج تحت هذا المشهد، أما في المستقبل المنظور فإننا نرجح احتمالية أن يكون مستقبل العلاقات الأمريكية العربية ضمن إطار المشهد الأول وهو مشهد الحال الواقع.

الخاتمة

تناول البحث مستقبل العلاقات العربية الأمريكية في ضوء مجموعة من المشاهد التي ترى أن العلاقة تدخل ضمن إطارها. وإذا كانت كفة الميزان ترجح الجانب الأمريكي على الجانب العربي، كون الأولى تعيش أعظم مراحل ازدهارها، وهو النقيض تماماً للثاني، في حين يعيش الجانب العربي أسوأ حالاته، فإن العلاقة بين الطرفين لن تكون متوازنة. كما أن غطرسة القوة الأمريكية واتجاهها نحو ثروات المنطقة العربية سيدعم التوجه الأمريكي الحالي نحو المنطقة، وهو توجه لا يقوم على التكافؤ، وإنما على أساس تابع ومتبوع.

ومن هذه المدخلات، تم تناول مشاهد المستقبل والذي درس ضمن إطار مشاهد ثلاث، المشهد الأول وهو مشهد الحال الواقع، بكل تناقضاته وتبعاته، ثم المشهد المناقض أي المشهد المرغوب فيه أن يكون، وهو مشهد يبقى ضمن إطار الأمل، المشهد الثالث هو مشهد الأمر الممكن والذي يقوم على حدوث تبدل حقيقي في طبيعة العلاقات العربية الأمريكية وبما يضمن التطور والتوازن في العلاقات الثنائية، إلا أن احتمالية تحقق هذا المشهد لن تكون في إطار المستقبل المنظور وإنما ستحتاج لحقبة زمنية أطول، وعليه فإننا رجحنا تحقق المشهد الأول.